

تحقيق

تهريب العواس: الغنم الشامهي إلى السوق



خسرت البلاد ما بين 15 و20 في المئة من ثروتها الحيوانية (مروان طحطح)

احتلت سوريا قبل الحرب المرتبة الأولى عالمياً بانتاج غنم العواس. بانتاجية بلغت 17 مليون رأس سنوياً. فيما تلتها، مناهضة إسرائيل. غير أنّ سنوات الحرب تركت آثارها الكارثية على الثروة الحيوانية، كغيرها من القطاعات الإنتاجية في سوريا. ليشهد إنتاج العواس اليوم، خطر التهريب إلى خارج الحدود. في ظلّ خروج العديد من المناطق السورية عن سيطرة الدولة

مرح ماشي

نداءات استغاثة عديدة أطلقتها مربي غنم العواس (الغنم الشامهي)، محاولين الاستعانة بالحكومة السورية، وبمنظمة الأغذية والزراعة العالمية (فاو)، في ظل ارتفاع أسعار الأعلاف، وأجور النقل، جراء الأزمة، ما يجعلهم يعانون صعوبات جمة في تربية أغنامهم، ويدفعهم إلى بيعها، ليكون مصيرها التهريب إلى خارج الحدود.

وفضلاً عن كون غنم العواس أحد



يستمر كيان الاحتلال الإسرائيلي في دعم المجموعات المسلحة في الجنوب السوري وقدها بكل أشكال الموت. ولا سيما تقديم العلاج لجرحه الارهابيين في مشافي فلسطين المحتلة. ووصل امس الى مشفى صفد جرحان اثنان. كانوا اصيبا خلال الاشتباكات مع الجيش واهالي محافظة السويداء خلال الهجوم الفاشل على مطار الثملة غرب مدينة السويداء اوله من امس. وقد تولت عناصر الاستخبارات العسكرية الاسرائيلية (امان) نقلهما الى المستشفى التي يخضع فيها جرحه الارهابيين للحراسة المشددة بإشراف جهاز الامن العام الاسرائيلي (الشاباك).

(الاخبار)

مصادر الدخل القومي في سوريا، فإنه أيضاً مصدر معيشة لآلاف المربين، الذين يزرعون اليوم، كجميع السوريين، تحت وطأة الأوضاع الاقتصادية المتردية، نتيجة الحرب المستمرة. وكان لخروج العديد من المناطق السورية عن سيطرة الجيش السوري، الأثر البالغ في تدهور هذه الثروة الوطنية، فقطعان الشمال السوري يجري تهريبها إلى تركيا، بينما تجد قطعان المناطق الشرقية طريقها نحو العراق، وقطعان الجنوب نحو الأردن، ومن ثمّ إلى السعودية. أما لبنان، فيعد سوق التهريب الأول، لأغنام العواس، المنتشرة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية، وذلك بحكم وجود العديد من المعابر غير الشرعية، بين البلدين، التي يصعب على مديريات الجمارك ضبطها. ويحاول التجار والمهربون الاستفادة من فارق أسعار اللحوم بين لبنان وسوريا. فسعر الكيلوغرام الواحد من لحم العواس، الذي يبلغ في سوريا 3,5 دولارات أميركي (900 ليرة)، يصل سعره في لبنان إلى 9 دولارات. ويبدو أنّ الحكومة السورية ما كانت لتدق ناقوس الخطر، إزاء نداءات المربين، لولا شيوع ظاهرة تهريب إناث العواس، الممنوع ذبحها أو تصديرها، لكونها الضامن لحفظ النوع، ما يجعل تهريبها يترك آثاره السلبية على عمليات التكاثر، وبالتالي يهدد الإنتاج.

مدير الزراعة في محافظة حمص، محمد نزيه الرفاعي، يوضح، في حديث لـ«الأخبار» أنّ «المراعي الأساسية في البادية باتت غير آمنة. المراعي الخضراء المتزامية، في محيط حقلي الشاعر وجزل، أصبحت خالية من القطعان، لكونها مناطق تماس في المعارك الدائرة حالياً». ويشير الرفاعي إلى محمية «محسة»، 25 كم غرب مدينة القريتين، جنوب حمص، كمثال حيّ عمّا تتعرض له المراعي. فالمحمية التي تبلغ مساحتها 13 ألف هكتار، والتي تصل المساحة المزروعة فيها إلى 3930 هكتاراً، تعرّضت لاجتياح من المسلّحين «ما أخرجها، بأكملها، عن الخدمة». ويتابع منحنياً عن معاناة المربين، المتمثلة بارتفاع أسعار الأعلاف، «إذ وصل سعر كيلوغرام النخالة إلى 38 ليرة، فيما تصل أجرة نقل رأسين من الأغنام، ضمن سيارة عادية، إلى 25 ألف ليرة، وتتجاوز أجرة نقل قطع من الأغنام، من سوق الملاح، شرقي حمص، ضمن سيارة قاطرة ومقطورة، إلى ما يزيد على 200 ألف ليرة. وهذه التكاليف المرتفعة ترغم صاحب القطيع على بيعه مكرهاً».

المهربون.. والحيك المكشوفة

من سوق الملاح، القريب من الفرقلس، شرق حمص، تبدأ الحكاية. ينظم

القاضية بإعفاء من حاز 5 رؤوس من الغنم، وما دون، من تنظيم أيّ مستند جمركي. وباعتبار الخريطة الجمركية، في سوريا، مقسمة إلى منطقتين، داخل النطاق وخارجه، بحسب قربها من الحدود، وللضابطة الجمركية صلاحياتها ضمن المناطق الواقعة داخل النطاق، أي الأقرب إلى الحدود، فإن إخراج الأغنام، من المناطق الحدودية، إلى المناطق الواقعة خارج النطاق، يتطلب تنظيم ما يسمى «إجازة تسيير»، فيما يتعيّن على كل صاحب قطع، أن يحمل بياناً، مسجلاً في الجمارك، للسماح بالرعي، وإذا

المهربون عملية تقسيم الأغنام على عدة سيارات. تكتفي كل سيارة بحمل ما لا يتجاوز 5 رؤوس، لإعفاؤها من مساءلة دوريات الجمارك، بحسب القانون السوري. ومن ثمّ تبدأ الرحلة على مرحلتين، الأولى: انطلاقاً من سوق الملاح، إلى حمص ومحيطها، بحجة الاستهلاك المحلي. والثانية: تجميع الأغنام المخصصة للتهريب، في أماكن يتفق عليها القائمون على العملية، ضمن قطعان، يتجاوز عددها الـ70 رأساً، بهدف ترحيلها عبر الحدود مشياً، أو ضمن سيارات تحظى بتغطية بعض عناصر الجمارك، المتهمين بالتورّط في عمليات التهريب، بالاشتراك مع تجار سوريين ومديريات الجمارك محاضر ضبط شهرية، بحق المشتبه بتورطهم في عمليات تهريب العواس، فإن لضباط الجمارك شجونهم حيال القضية. وبينما ينفي عدد من الضباط ورود أيّ شكوى على عناصر الجمارك، رغم وجود أرقام الشكاوى على جميع سيارات الضابطة الجمركية، فإن أحدهم يرى أنّ تهريب العواس يجري بالاستفادة من إحدى مواد القانون،

تهريب العواس يجري بالاستفادة من إحدى مواد القانون ومن فساد في الجمارك

زاد عدد رؤوس أغنام القطيع على 20 رأساً، فعليه تنظيم ورقة بيانات تدعى (B12)، وفي حال المخالفة يتعرّض القطيع للحجز الجمركي.

التصدير.. حل الحكومة الوحيد

الرقعة وإدلب، ومناطق عدة من درعا والبادية السورية، آخرها مدينة بدمر، خرجت، إلى حين، عن سيطرة الدولة السورية. وهذه المناطق تمثل، بمعظمها، مصادر كانت ترفد الاقتصاد السوري بأجود أنواع غنم العواس، ما ترك آثاره الكارثية على هذا القطاع. فسقوط مدينة بدمر، مثلاً، بأيدي تنظيم «داعش»، خيّب أمل المهتمين بنحسين الأغنام الشامية الأصلية، إذ أدت خسارة المدينة إلى خروج ما يقارب مليون رأس غنم، كانت متوافرة في بدمر وريفها، من إحصائيات الاقتصاد الوطني. ومن اللافت جهل عامة السوريين أنّ بلادهم تشغل المركز الأول في تربية هذا النوع من الأغنام، الذي يعد لحمه الأثمن بين لحوم الحيوانات في المنطقة. وتنتج سوريا 17 مليون رأس غنم سنوياً، ما يجعلها الأولى في الترتيب العالمي، فيما يأتي

التنظيمات المسلحة في سوريا، الأمر الذي من شأنه أن يسحب التفاهات الإسرائيلية. التكفيرية في جانب كبير من الحدود، حيث يسيطر المسلحون، باتجاه المناطق ذات الأغلبية الدرزية. تقرير الصحفية، الذي ما كان ليصدر دون موافقة الرقابة العسكرية عليه لحساسيته، تحدث بلغة مذهبية واضحة جداً ومباشرة، وأكد أن

اسرائيل لن تستخدم القوة العسكرية للتدخل في مصلحة مئات الاف من ابناء الطائفة الدرزية في سوريا، الذين يتعرضون الان لهجوم متصاعد من قوات «الثوار السنة» في الجنوب السوري. وفي رسالة موجهة جداً، رأت الصحفية أن الخطر المائل امام الدروز السوريين هو العلاقة القائمة بينهم

إسرائيل: لن نتدخل لحماية الدروز في سوريا

يحيى ديقق

لاقت إسرائيل، أمس، الدعوات الصادرة حول الحماية والأمن الذاتي للبلدات الدرزية في سوريا، بإعلانها أنها لن تتدخل عسكرياً لحماية الدروز السوريين، برغم مواصلة حديثها عن الخطر الكبير والمجازر المرتقبة. والقرار الاسرائيلي المعلن عبر صحيفة

«هارتس»، جاء رداً على توجه قيادات درزية في فلسطين المحتلة، طالبت الحكومة بتقديم الدعم العسكري لآخوانهم في الجانب السوري من الحدود، مع إشارة الصحفية إلى أنّ الأمل لدى تل أبيب بأن ينجح الدروز في منطقة الجبل بالانتظام للدفاع عن انفسهم، وأن يحصلوا على المساعدة بما يشمل السلاح الذي